التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية والعملات الرقمية

دكتور/ أحمد بغدادي رشدى

عضو هيئة التدريس بقسم القانون التجارى كلية الحقوق جامعة القاهرة

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع مستشار قانوني للشركات ومؤسسات الأعمال

محمول / ٠١١٢٢٤٦٦٦٦٧ /٠١٠١٢١٧٣١٩٥

Email/Ahmed.boghdadi@cu.edu.eg

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

- **التجارة الألكترونية :** هى عملية بيع وشراء البضائع والخدمات عبر الانترنت ؛ حيث يمكن لعملاء التجارة الالكترونية اجراء عمليات شراء من خلال أجهزة الكترونية من كومبيوتر ومهاتف محمول وخلافه من الاجهزة

▶ **أهمية التجارة الالكترونية** تظهر أهمية التجارة الالكترونية بالنظر الى حجم مبيعاتها على مستوى العالم فمثلا في تجارة التجزئة بلغت حجم تجارة العالم في عام 2021 حوالى 4.8 تريليون دولار امريكي في جانب فقط من جوانبها ويرجع ذلك الى عدد من المزايا التي توفرها منها:

▶ 1- مزايا تحقيق الوصول الى المزيد من العملاء في كل مناطق العالم

▶ 2- خفض التكاليف عن طريق البيع المباشر للعملاء والمساهمة في تقليل المتاجر التقليدية

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

- 3- كما انها توفر ميزة هامة جدا في انها تمكن العملاء من الشراء في اي وقت ومن أي مكان باستخدام اجهزتهم المحمولة وهو ما يتماشى مع الثورة التكنولوجيا الهائلة والتحول الرقمي الذي يشهده العالم بشكل متسارع جدا في العشر سنوات الاخيرة ، وما ينتظره ايضا من مزيد مزيد من التحول
- 4- اختبار المنتجات والخدمات والعلامات التجارية والشركات الجديدة في السوق بأقل قدر من الاستثمار المسبق
- 5- توفير خيارات الخدمة الذاتية للعملاء، مما يسمح لموظفي المبيعات الصغيرة بالبيع لمزيد من العملاء
- 6- التوسع بسرعة وبتكلفة منخفضة مقارنة بالاسواق التقليدية

- أنواع التجارة الإلكترونية:

- **1. Business to Business (B2B)**

هذا النمط من التجارة هو تبادل المنتجات والخدمات شركات مع شركات، مثلاً كتعاقد شركة لإنتاج العطور أو مواد البناء مع شركة تقدم خدمات التسويق الالكتروني للتسويق لمنتجاتها، أو كأن تتعاقد مع شركة تقدم خدمات التوصيل والشحن أو تحصيل الفواتير وخدمات الدفع الالكتروني كشركة فاتورة.

أو قد تعرض إحدى الشركات منتجاتها لدى شركة أخرى بهدف توسيع سوق تجارتها، حيث أنه في هذا النوع من أنواع التجارة، تتبادل الشركات المنفعة وفق معاملات التجارة الإلكترونية، فتحصل كل شركة على حاجتها من الشركات الأخرى.

2. Business to Consumer (B2C)

- في هذا النوع من التجارة يكون التبادل بين الشركات مع الأفراد، أو بتعبير آخر

- بين الشركات المنتجة أو الشركات الوسيطة والمستهلكين، بحيث تقوم الشركات الوسيطة بأخذ المنتجات من المنتج وتوفيرها للمستهلك، مثل موقع أمازون على سبيل المثال..

- **3. Consumer to Consumer (C2C)**

- أي التبادل الكترونياً بين مستهلك ومستهلك، يتم هذا النوع من خلال وسيط يوفر منصة الكترونية لتبادل الخدمات والمنتجات، مثلاً على سبيل المثال بيع أثاث أو جهاز لابتوب قديم عن طريق الانترنت.

- **4. Customer to Business (C2B)**
- في هذا النوع من التجارة الإلكترونية يكون التبادل بين المستهلك وصاحب العمل، أبرز الأمثلة على هذا النوع من التجارة هو العمل المستقل (Freelance).)
- اكثر من يستفيد من هذا النوع مصممي الجرافيك، وكاتبي المحتوى والمترجمين والمبرمجين ومصممي الويب، أي باختصار كل من لديه عمل مرتبط بالانترنت بشكل أو بآخر.
- **5. Government to Business (G2B)**
- هنا يتم التبادل بين الجهات الحكومية والجهات المنتجة أو الوسيطة أي الشركات التي تقوم ببيع المنتجات والخدمات وإحدى الجهات الحكومية، من أشهر الأمثلة على هذا النمط من التجارة الإلكترونية الشركات التي توفر نظام الدفع الالكتروني، وتسديد الضرائب وإتمام المعاملات القانونية.

- **Consumer to Administration (C2A) .6**

التجارة الالكترونية بين المستهلك والإدارة، يطبق هذا النوع من التجارة الإلكترونية في المجالات التي تقدم خدمات، مثل الدورات التعليمية، كورسات الأونلاين، الاستبيانات، الضرائب، الخدمات الصحية وغيرها من المجالات.

واقع التجارة الالكترونية فى مصر وأهم تحدياتها

يشهد سوق التجارة الاللكترونية في مصر اقبالاً كبيراً ، حيث بلغ حجمها حوالى 80 مليار جنيه بحسب تقديرات جهاز تنمية التجارة الداخلية وهي تقديرات تعكس حركة البيع والشراء عبر المحافظ البنكية وكروت الدفع والائتمان وليس حجم السوق بسكل دقيق اذ لا تزال الارقام حول حجم معاملات التجارة الالكترونية في مصر غير دقيقة حيث تقع نسبة كبيرة منها في السوق السوداء او الاقتصاد غير الرسمى، كما شهد السوق المصرى دخول شركات عملاقة في مجال التسوق الالكتروني مثل شركة أمازون العملاقة التي افتتحت حديثاً مستودعها اللوجيستى على مساحة 28 الف م2 باستثمارات تتخطى المليار جنيه،ويعطى دخول أمازون ثقل للتجارة الالكترونية في مصر كما يدعم المنافسة سواء بجذب العملاء او العارضين فضلاً عن توافر السلع المختلفة

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

- وعلى مستوى التحديات

فإنه مع كل الوعود التي تحملها فرص الاستثمار في قطاع التجارة الالكترونية في مصر لا سيما بعد تأثير ازمة وباء كورونا المستجد على معدلات نموها لتماشيها مع التباعد التي يتطلبه ذلك الوباء ؛ إلا أن تلك التجارة لا تزال تواجه عدد من التحديات مثل صعوبة الشحن والنقل ، بالاضافة الى الصعوبات المالية المتعلقة بالدفع وصعوبات قانونية متعلقة بالعقود التجارية الالكترونية.

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

دور الدولة فى دعم التجارة الالكترونية فى ظل التحول الرقمى

تبذل الدولة جهود حثيثة نحو التحول الرقمى مواكبة للتطور العالمى في هذا الشأن ، وبتوجيه من القيادة السياسية الحكيمة التي تعى قدر هذا الموضوع ، حيث أكد السيد الرئيس في زيارته الاخيرة لجامعة كفر الشيخ ان مصر والعالم كله ينتظر فرص واعدة فيما يتعلق بالتحول الرقمي في ظل التقدم التكنولوجي . كما اتخذت الحكومة اجراءات كثيرة ومازالت في سبيل توسيع قاعدة الشمول المالى ورقمنة المدفوعات خصوصا

الحكومية، وهو توجه استراتيجي من الدولة المصرية نحو تحويل الحكومة الى حكومة مترابطة رقمياً من خلال ربط الانظمة الرقمية الحكومية وتحسين العمل داخل الجهاز الادارى للدولة ليعمل بكفاءة وفاعلية ؛ وصولاً لتحسين جودة حياة المواطنين من خلال تحسين ظروف المعيشة وتقديم خدمات الكترونية متعددة لهم ولا يفوتنا أن نشير انه حالياً في اروقة البرلمان يناقش قانون التجارة الالكترونية والذي من المنتظر خروجه للنور في الفترة القادمة والذي سوف يساهم بشكل كبير في حماية المتعاملين بوضع ضوابط قانونية للعمليات القانونية التي تتم عن بعد وتكريس عقوبات جنائية على المخالفين بما يضمن تحقيق أكبر قدر من الحماية للمواطنين حيث سيضع تعريفا مفصلا للمعاملات الالكترونية ، وضوابط للتسويق الالكتروني ، وغيرها من القواعد التي تتعلق بمنع الغش التجاري وحماية جمهور المستهلكين

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

العملات الرقمية

العملة الرقمية «

هي رصيد مالي أو عملة الكترونية، يتم امتلاكها والتعامل بها افتراضيا عبر شبكة الانترنت، فهي ليست عملة مادية ولا يمكن الاحتفاظ بها في محفظتنا او ايدينا، وانما تُعد نوعا من "الممتلكات الرقمية» وأكثر العملات الرقمية شعبية هي عملة "بتكوين" او كما يُشير لها الكثير من المستثمرين بإسم "الذهب الرقمي"

- **تعدين عملة البيتكوين هو**

عملية إنشاء عملة جديدة باستخدام أجهزة الكمبيوتر لحل الخوارزميات وفك الشفرات الرياضية المعقدة. ويقوم مستخدمو بيتكوين الذين يُطلق عليهم مجازاً اسم "عمال المناجم"، بعملية حفظ البيانات وعمليات التداول وتسجيلها في سلاسل محاسبية تسمى كل منها "سلسلة الكتل"، وهي أشبه بدفتر الأستاذ العام في عالم المحاسبة.

- وتتطلب عملية حفظ البيانات وتسجيلها في سلسلة الكتل أجهزة كمبيوتر ذات كفاءة وفاعلية عالية جداً.
- ونظراً لأن العملة لا مركزية أي أنها لا تخضع لسيطرة الحكومات. يتم تحديثها باستمرار من خلال شبكة من أجهزة الكمبيوتر المصممة لهذا الغرض حول العالم.
- وتستغرق عملية تعدين البيتكوين الواحد في المتوسط حوالي 10 دقائق على الشبكة لحل البرنامج المعقد ومعالجة كتلة ما. وتنتهي العملية باستخدام كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية نظراً لإقبال الكثيرين على تعدين العملة ليحصلوا بالمقابل على عملات بيتكوين والإعفاء من رسوم معالجة المعاملات

- **التنظيم التشريعي للعملات الرقمية فى القانون المقارن**

تباينت توجهات دول العالم في تنظيمها للعملة الرقمية على النحو التالي:

- فمنها من حظرت اصدارها اطلاقا مثل الصين ، حيث اصدر بنك الشعب الصيني في عام 2017 بيانا مشتركا مع عدة وزارات وهيئات يحظر بموجبه طرح رموز العملات الرقمية للسوق، سواء تلك صادرة من قبل الشركات او الافراد، وعده البيان نشاطا غير قانوني
- ومنها من اعتبرتها ادوات مالية تصدرها شركات ومؤسسات مرخص لها في ذلك كفرنسا
- ومنها من اعتبرتها كسلعة كالمكسيك
- ومن الدول من يعتبرها كوسيلة للدفع ومخزن للقيمة كما في المانيا واليابان.

في مصر

- لا يوجد في مصر قانون خاص ينظم التعامل بالعملات المشفرة أو يحدد عقوبة لتداولها، لكن قانون البنك المركزي يتضمن مادة تحظر استخدام هذه العملات.
- إذ تنص المادة 206 من قانون البنك المركزي رقم 194 لعام 2020 على أنه: "يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقا للقواعد والإجراءات التي يحددها".
- البنك المركزي هو الجهة التي تحدد العملات التي تحتاج لترخيص مزاولتها داخل مصر، وكونه حدد العملات المشفرة كإحدى هذه العملات فمن يتعامل بها بدون ترخيص يعاقب بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات وتصادر الأموال التي جمعها من هذا العمل أو في حالة العملات المشفرة تصادر الأجهزة المستخدمة في التداول أو التعدين.
- لكن من المفيد أن يكون هناك قانون خاص للعملات المشفرة، إذ تشكل هذه العملات بحسبه ظاهرة جديدة بدأت تنتشر في المجتمع، ويعد تحديدها بالاسم في قانون يوافق عليه مجلس النواب، "إما بالمنع أو وضع القواعد"، خطوة جيدة من باب التفصيل والتوضيح، على حد قوله.